

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز: خلف عبدالله جبر الياسين.
وكيله المحاميان سعيد اللداوي و سنة خضير.

المميز ضده: ناجح خالد عبدالسلام عبدالقادر.
وكيله المحامي مروان السعد.

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف
حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١٤/٧٩٠٠ تاريخ ٢٠١٤/١١/٥ المتضمن (رد
الاستئناف الأصلي موضوعاً وقبول الاستئناف التبعية موضوعاً وفسخ القرار المستأنف
الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم ٢٠١١/١١٢ تاريخ
٢٠١٣/١٠/٣١ والحكم بإلزام المستأنف (المدعى عليه) بتأدية مبلغ أحد عشر ألفاً
وأربعمئة وتسعة وخمسين ديناراً و(٩٦٥) فلساً للمستأنف تبعياً (المدعى) وإلزام المدعى
عليها شركة التأمين الأردنية وخلف عبدالله جبر ياسين بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ
خمسة آلاف وثلاثمئة وأربعة عشر ديناراً و ٢٨٠ فلساً للمستأنف تبعياً (المدعى)
وتضمن المدعى عليهما الرسوم والمصاريف ومبلغ سبعمئة وخمسين ديناراً أتعاب

محاماة كل بنسبة المبلغ المحكوم به عن هاتين المرحلتين والفائدة القانونية بواقع ٩% من المبلغ المحكوم به تسري من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

(١) أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف الأصلي وتأييد الحكم المستأنف بالاعتماد على بيانات المدعي.

(٢) أخطأت محكمة الاستئناف بعدم السماح للمستأنف بتقديم البينة الشخصية لإثبات أن الحادث كيدي ومفتعل، وطالما سمعت بينة المدعي الشخصية كان عليها سماع بيانات المدعي عليه (المستأنف) الشخصية.

(٣) أخطأت محكمة الاستئناف باعتمادها على تقرير الخبرة المخالف للأصول والقانون والمشوب بالنقص والغموض، كما أن الخبيران لم يقوموا بالمهمة التي أوكلت إليهما بل تجاوزا حدود هذه المهمة وجاء التقرير مبالغاً فيه وجزافياً في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

(٤) لم يشتمل الحكم المميز على عرض مجمل لطلبات المميز وخلاصة دفاعه ومخالفة المادة (١٦٠) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

(٥) لم تعالج محكمة الاستئناف في حكمها المميز أسباب الاستئناف بكل وضوح وتفصيل تطبيقاً لنص المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

(٦) القرار المميز مشوب بعيب مخالفة القانون والقصور في التعليل.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض الحكم المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ قدم وكلاء المميز ضده لائحة جوابية طلبوا في ختامها قبول الجواب شكلاً ورد التمييز وتأييد القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن المدعي ناجح خالد عبدالسلام عبدالقادر أقام الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠١١/١١٢ لدى محكمة بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليهما:

١- خلف عبدالله جبر ياسين.

٢- شركة التأمين الأردنية.

للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية والعاهة الدائمة التي لحقت به نتيجة الحادث الذي تعرض له مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية.

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ أصدرت قرارها الذي قضت فيه بالحكم بإلزام المدعى عليهما خلف عبدالله جبر ياسين وشركة التأمين الأردنية بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعي ناجح خالد عبدالسلام عبدالقادر مبلغ ٥٣١٤,٢٨ ديناراً وتضمينهما الرسوم والمصاريف بنسبة هذا المبلغ ومبلغ ١٥٥ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وإلزام المدعى عليه خلف بأن يدفع للمدعي مبلغ ١١١٧٨,٢٢٠ ديناراً وتضمينه الرسوم والمصاريف بنسبة هذا المبلغ ومبلغ ٣٤٥ ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع ٩% من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يقبل المدعى عليه خلف بالحكم فطعن فيه باستئناف أصلي كما طعن المدعي باستئناف تبعي.

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم ٢٠١٤/٧٩٠٠ وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد بمحاضرها وبتاريخ ٢٠١٤/١١/٥ أصدرت حكمها الذي قضت فيه برد الاستئناف الأصلي موضوعاً وقبول الاستئناف التبعي

موضوعاً وفسخ القرار المستأنف وبالوقت ذاته إلزام المدعى عليه خلف عبدالله جبر ياسين بتأدية مبلغ ١١٤٥٩ ديناراً و ٩٦٥ فلساً للمستأنف تبعياً المدعي ناجح خالد عبدالسلام عبدالقادر وإلزام المدعى عليهما شركة التأمين الأردنية وخلف عبدالله جبر ياسين بالتكافل والتضامن بتأدية مبلغ ٥٣١٤,٢٨٠ ديناراً للمستأنف تبعياً المدعي ناجح خالد عبدالسلام عبدالقادر وتضمن المدعى عليهما الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة كل بنسبة المبلغ المحكوم به عن هاتين المرحلتين والفائدة القانونية بواقع ٩% عن المبلغ المحكوم به يسري من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يرتض المدعى عليه المميز خلف بالحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ ضمن المدة والذي تبلغه وكيل المميز ضده بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٧ ضمن المدة طلب فيها رد التمييز.

ورداً على أسباب التمييز:

وعن السببين الأول والثاني ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف ببرد الاستئناف الأصلي وتأييد الحكم المستأنف بالاعتماد على بيانات المدعي وتخطئتها بعدم السماح للمستأنف بتقديم البيئة الشخصية لإثبات أن الحادث كيدي ومفتعل وطالما سمعت بيئة المدعي الشخصية كان عليها سماع بيانات المدعى عليه /المستأنف الشخصية.

في ذلك نجد إن محكمة الاستئناف بوصفها محكمة موضوع بوزن وترجيح البيانات على مقتضى أحكام المادتين (٣٣ و ٣٤) من قانون البيئات قنعت من البيانات التي قدمها المدعي الخطية والشخصية والتي تمثلت بملف القضية الصلحية الجزائية والتقارير الطبية الصادرة عن الطبيب الشرعي واللجنة الطبية اللوائية التي حددت نسبة العاهة التي أصابت المدعي المصاب وقدرتها بـ ٣٠% من مجموع قواه العامة ومدة تعطيل أربعة أشهر وهي بيانات قانونية قنعت بها محكمة الموضوع وهي من إطلاقاتها ولا

رقابة عليها بهذه المسألة الموضوعية طالما لها أصل ثابت بالملف أما بشأن البينة الشخصية المطلوبة من المدعى عليه لإثبات أن الحادث كيدي ومفتعل فإنه على ضوء اعتراف المدعى عليه المميز أمام قاضي الصلح بأنه مذنب عن جرم تغيير المسرب بشكل مفاجئ وعن جرمي الصدم المسبب للأضرار والتسبب بالإيذاء فإنه على ضوء هذا الاعتراف القضائي الصريح لم تجز سماع البينة الشخصية تكون قد أصابت صحيح القانون مما يتعين رد هذين السببين.

وعن السبب الثالث ومفاده الطعن في تقرير الخبرة المخالف للقانون والأصول.

في ذلك نجد إن الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات وفقاً للمادة (٦/٢) من قانون البينات ولا رقابة لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل إليه من وقائع واستنتاجات ما دامت مستمدة من بيئة قانونية ثابتة ومستخلصة استخلاصاً سائغاً.

وحيث إن محكمة الاستئناف أجرت خبرة جديدة بمعرفة ثلاثة خبراء من أصحاب المعرفة والاختصاص وقدم الخبراء تقرير خبرتهم والذي تضمن وصفاً دقيقاً لحالة المصاب بعد الاطلاع على حالته الشخصية والأسرية والاجتماعية وملف الدعوى والتقارير الفنية الصادرة بحقه وراعى الخبراء بتقرير خبرتهم عناصر الضرر المادي والمعنوي وفقاً لما اشتملت عليه المادتين (٢٦٦/٢٦٧) من القانون المدني.

وحيث إن الإصابة التي تعرض لها المصاب قد خلفت عاهة دائمة قدرتها اللجنة الطبية اللوائية بـ ٣٠% من مجموع قواه الجسدية العامة فإن من شأن هذه الإصابة أن تؤثر على قدرة المصاب على الكسب كما أن هذه العاهة تلحق ضرراً بمركزه الاجتماعي وحيث قضت له بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي وفقاً لما جاء بتقرير الخبرة التي جاءت مستوفية لشروطها القانونية المنصوص عليها بالمادة (٨٣)

من قانون أصول المحاكمات المدنية فإن اعتماد هذه الخبرة من محكمة الاستئناف وبناء حكمها عليها يتفق وحكم القانون مما يتعين رد هذا السبب.

وعن السببين الرابع والخامس ومفادهما لم يشمل الحكم المميز على عرض مجمل لطلبات المميز وخلصته ودفاعه ومخالفة المادة (١٦٠) من الأصول ولم تعالج محكمة الاستئناف أسباب الاستئناف.

في ذلك نجد إن محكمة الاستئناف كانت قد عالجت كافة الدفوع الجوهرية بكل تفصيل ووضوح بما يتوافق وأحكام المادة (٤/١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية واشتمل القرار على عناصره القانونية المنصوص عليها بالمادة (١٦٠) من القانون ذاته مما يتعين رد هذين السببين.

وعن السبب السادس ومفاده القرار مشوب بمخالفة القانون.

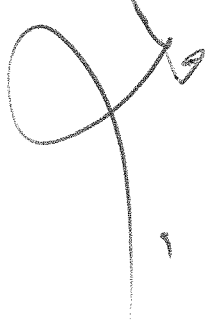
في ذلك نجد إن هذا السبب جاء بشكل عام مبهم لم يبين فيه الطاعن المخالفة القانونية لغايات بسط الرقابة مما يتعين رده.

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦هـ الموافق ٢٢/٣/٢٠١٥م.

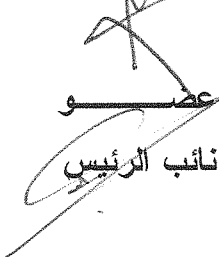
برئاسة القاضي

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

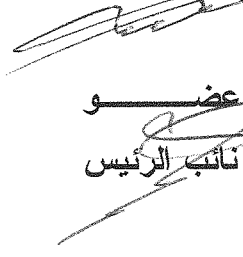


عضو

نائب الرئيس

عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق/ع م

